مجلة جامعة دمشق للدراسات التاريخية

اسم المقال: التغلغل الغربي في المغرب العربي
اسم الكاتب: دارين سليمان الحكيم، أحمد محسن الخضر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/10430
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 16:44 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للدراسات التاريخية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة دمشق للدراسات التاريخية
مجلد 148 - عدد 3 (2024): **173-189**

Damascus University Journal of Historical Studies
sciences Vol 148-No.3 (2024):173-189

التغلغل الغربي في المغرب العربي

دارين سليمان الحكيم[1]، أحمد محسن الخضر[2]

1 طالبة دكتوراه، قسم التاريخ، علاقات دولية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق.
dareen.alhakem@damascusuniversity.edu.sy

2 أستاذ دكتور، قسم التاريخ، تاريخ حديث ومعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق.

الملخص:

عملت الدول الاستعمارية جاهدةً على غزو البلاد العربية غزوًا اقتصاديًا وثقافيًا وسياسيًا، وعلى تحطيم صروح استقلالها والقضاء على حرية شعوبها، حيث كان المغرب العربي محط أنظار الغرب دائمًا؛ بسبب موقعه الاستراتيجي الهام وثرواته النفطية، وقد احتضنت مكتبة ليموج الفرنسية معرضًا كبيرًا بعنوان (المغرب وأوروبا) وهو معرض يؤرخ لستة قرون من العلاقات الأوروبية المغربية معتمدًا على عدد كبير من الوثائق التاريخية والأعمال الفنية والقطع النقدية، كما تكشف بعض الوثائق المعروضة الصورة التي حملها معهم الأوروبيون عن المغاربة، إن أكثر أنواع التغلغل الغربي خطورةً هي التمويل وشراء الفكر العربي لصالح الغرب، غايته تمرير الأجندات الغربية لتحقيق مصالحهم، لذا قدمت هبات منوعة إلى الدول العربية لتحقيق أهدافها وتطبيق أجندتها كانت على شكل أموال أو أجهزة ومعدات أو قروض بفوائد كبيرة، ولتفسير ذلك يحاول البحث التعرف على المجتمع المغربي في صيرورته وفي علاقاته الداخلية والخارجية وما طرأ عليه من تغير لاسيما بعد اكتشاف الثروة النفطية، وهذا بدوره

ما أدى إلى إثارة أطماع الغرب الذين بدءوا استيطانهم في المغرب العربي بالتغلغل الاقتصادي والحصول على امتيازات حتى بدأ الاحتلال الفعلي في القرن التاسع عشر.

تضمن البحث مقدمة وثلاثة محاور وخاتمة، تناول الأول تغلغل الرأسمال الغربي في المغرب العربي نظرًا لأهمية دول المغرب العربي وربط الاقتصاد الغربي بها وصولًا للتدخل الغربي فيها، فيما تناول الثاني التغلغل الفرنسي في الجزائر وتونس من بدء التدخل حتى الاستعمار، أما الثالث فتحدث عن التدخل الاستعماري في ليبيا بدءًا من الاحتلال الإيطالي نهايةً بالتدخل الأمريكي وفرض السيطرة التي ما زالت مستمرة حتى يومنا هذا بأشكال عدة وتحت مسميات مختلفة، وختم البحث بخاتمة تضمنت أهم ما توصل إليه البحث من نتائج.

الكلمات المفتاحية: التدخل، التغلغل، الاستعمار، الاستيطان.

تاريخ الإيداع: 18/ 2023/10
تاريخ القبول: 2023/12/17

حقوق النشر: جامعة دمشق- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص
CC BY-NC-SA 04

Western penetration in the Maghreb

Dareen Suleiman alhakem[1], Ahmad Muhsin alkhudar[2]
1 ph. D. student, department of history, international relations, faculty of arts and humanities, Damascus university.
2 professor, department of history, modern and contemporary history, faculty of arts and humanities, Damascus university.

Abstract:

The colonial countries worked hard to invade the Arab countries economically, culturally and politically, and to destroy the edifices of their independence and eliminate the freedom of their peoples, as the Arab Maghreb has always been the focus of the West's attention; Because of its important strategic location and its oil wealth, the French Limoges Library hosted a large exhibition entitled ((Morocco and Europe)), which is an exhibition dating six centuries of European-Moroccan relations based on a large number of historical documents, artworks and coins, and some of the displayed documents reveal the image he carried With them the Europeans for the Moroccans.

The most dangerous type of Western infiltration is financing and buying Arab thought for the benefit of the West. Its aim is to pass Western agendas to achieve their interests, as donations were made to Arab countries to achieve their goals and implement their agenda. The donations are either money, equipment, or loans with great interest. The research tries to identify Moroccan society in its process. And in its internal and external relations and the change that occurred to it, especially after the discovery of oil wealth, and this in turn led to arouse the ambitions of the West who began their settlement in the Maghreb with economic penetration and obtaining privileges until the actual occupation began in the nineteenth century.

The research includes an introduction and three axes and conclusion. The first dealt with the penetration of Western capital in the Arab Maghreb due to the importance of the Maghreb countries and the linking of the Western economy with them in order to reach the Western intervention in them, while the second dealt with the French penetration in Tunisia as a model from the beginning of the intervention until colonialism, while the third talked about the colonial intervention in Libya Starting with the Italian occupation and ending with the American intervention and the imposition of control that continues to this day in many forms and under different names, the research concluded with a conclusion that included the most important findings of the research.

Keyword: Intervention, Penetration, Colonization, Settlement.

Received:18 /10/2023
Accepted: 17/12/2023



Copyright: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under a CC BY- NC-SA

المقدمة:

تميزت الحضارة العربية على مر العصور ولاسيما ما كان لها من تأثير على أوروبا وذلك باعتراف الغرب أنفسهم، حيث ذكر غوستاف لوبون: بأن العرب هم من هذبوا البرابرة، وفتحوا لأوروبا ما كانت تجهله من معارف علمية وأدبية وفلسفية وقال أنهم كانوا مُمدنين لنا وأئمة لنا[1]، أما زيغريد هونكه فتأكد أن العرب قدموا عدداً لا يحصى من الاكتشافات والاختراعات في مختلف فروع العلم والتي سرق أغلبها ونسب لآخرين، أثمنها كان طريقة البحث العلمي الصحيح، وتضيف أن الغرب بقي في تأخره ثقافياً واقتصادياً فبدأ بالازدهار عند الاحتكاك بالعرب سياسياً وعلمياً وتجارياً[2]، ولكن للأسف في الفترة التي بدأ فيها الضعف والتدهور في المنطقة العربية تحت سيادة السلطنة العثمانية كانت الدول الأوروبية تشهد ثورة صناعية انعكست على كل جوانب الحياة ومنها الجانب الاقتصادي من زراعة وتجارة وبنوك ومواصلات[3].

وبالتالي هذا أدى إلى بدء التغلغل الأوروبي بالمناطق العربية، بأساليب مختلفة لكن بهدف واحد هو تحقيق مصالحها، فمن أشكال هذا التغلغل الذي أتبعته الدول الغربية كان التغلغل الاقتصادي لتمويل المصانع بالمواد الأولية وإيجاد الأسواق لتصريف منتجاتها ولهذا السبب حصلت على امتيازات لمد السكك الحديدية لاستكمال عمليتي الاستيراد والتصدير، فكانت أمريكا تحقق مكاسبها عبر المتوسط ودول المغرب العربي[4]، نضيف إلى ذلك التغلغل الديني عن طريق الإرساليات التبشيرية التي كانت تدعم الأقليات الطائفية مما أدى إلى ظهور مثقفين بثقافة غربية لعبوا دور الوسيط بين العرب والغرب[5].

إشكالية البحث: تكمن إشكالية البحث في كشف حقيقة التغلغل الغربي في دول المغرب العربي لتحقيق أهدافها وضمان مصالحها مستغلة في ذلك.

1)- أهمية دول المغرب العربي

2)- تحقيق الأطماع الغربية في دول المغرب العربي

3)- إتباع أساليب غربية مبطنة في التدخل بشؤون دول المغرب العربي

أهداف البحث: يهدف البحث للإجابة عن التساؤلات سابقة الذكر، إضافة لهدف هام و واضح وراء الاستيطان الغربي للمغرب العربي وهو توفير المواد الغذائية ولاسيما (الحبوب) للدول الاستعمارية حيث كان ذلك هدفاً استراتيجياً لها سواء أوقات الحرب أو أوقات السلم، كما أن الاستيطان أتاح مجالاً خصباً لاستثمار الفرد والشركات الرأسمالية الغربية في بلدان المغرب العربي عن طريق تنمية رأسمالها وتنويع استثماراتها.[6]

---

[1] Gustave، (1996)، 442.

[4] هونكه، (د. ت).401-402، 541.

[5] رونوفن بير.(1997). التوسع الأوروبي في العالم أشكاله وتطوره 1869-191419-29

[4] Ali Tablit، u. s. Macherb Relations (1776-1800)،p419-423.

[7] أنطونيوس. (1969). يقظة العرب97-126.

[8] التميمي. (1983). الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي. 15.

مبررات البحث: جاءت الضرورة الملحة للبحث لفهم ما يكمن وراء التغلغل أي الأسباب والدوافع التي مهدت للاحتلال، والتي تبلورت في مسميات عدة، فكانت تظهر بعدة أوجه لكن الغاية منها واحدة، وهنا وجب التركيز على غايتها وكيفية تنفيذها ودلائل استخدامها.

منهجية البحث: يتبع هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي التاريخي، فهو يدرس الحدث دراسة تحليلية من أسباب ودوافع ونتائج، ويعطي وصفًا دقيقًا بالدلائل والبراهين، قُسم البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، كُرس المبحث الأول للحديث حول تغلغل الرأسمال الغربي في المغرب العربي، الذي يكمن وراء أهمية المغرب العربي وربط اقتصاده بالاقتصاد الغربي ذريعةً لبدء التدخل الأجنبي في المغرب العربي، بينما كُرس المبحث الثاني للحديث عن التغلغل الاستعماري في الجزائر وتونس بكل أشكاله الزراعية و التعليمية وغيرها وصولًا للاستيطان والاحتلال، في حين كُرس المبحث الثالث لشرح سبل التدخل الاستعماري في ليبيا واستغلال ثروتها من بدء الاستيطان الإيطالي فيها وصولًا للتدخل الأمريكي بعد الاستقلال.

حدود البحث: حول الحدود الجغرافية للبحث فأنها تشمل منطقة المغرب العربي والتي تميزت بثرواتها الطبيعية وطابعها الخاص لاسيما الزراعي والصناعي والإنتاجي، وهذه الثروات هي التي جعلت منها محط أنظار الشعوب ولاسيما الدول الغربية التي كانت بحاجة لهذه الثروات والأسواق، إضافة لموقعها الجغرافي المتميز، أما الحدود الزمنية للبحث تبدأ منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830 حتى التدخل الأمريكي في ليبيا بعد الاستقلال أي بعد عام 1951 والذي مازال ممتدًا إلى يومنا هذا.

أولًا: تغلغل الرأسمال الغربي في المغرب العربي:

1- أهمية المغرب في جلب الاهتمام الاستعماري:

بدأت الرحلات الأوروبية إلى المغرب العربي ضمن منظور العلاقات التي ربطت بين العالم الإسلامي والعالم المسيحي، فأن جل النظرة العامة والفرنسية الخاصة تجاه المغاربة لم تكن معزولة عن تاريخ العداء (الإسلامي- المسيحي)، وأثره على علاقات الدول والشعوب فيما بينها، حيث تطور هذا الحاجز العدائي إلى هيمنة عند الأوروبيين[7]، فبعد أن استطاع الأوروبيون الخروج من حدودهم الجغرافية في سياق ما قاموا به من كشوف جغرافية، وصلوا إلى مرحلة الإمبريالية بغزو الجزائر 1830 من قِبل فرنسا ليكبر حلمها بتطلعها لاحتلال المغرب كاملًا وإدماجه في نسق هيمنتها ومجال سلطتها الإمبريالية[8]، فالسياق الاستعماري هو المؤطر لخروج الرحالة من أرض فرنسا بهدف مغامرة في أراض المغرب العربي التي يجهلونها، فإذا ما أردنا التفسير نقول بأن رحلاتهم كانت جاسوسية بامتياز خلال القرن التاسع عشر ووسمت بهذا اللقب ((الجاسوسية)) لإبراز هدفها الأساسي والحقيقي من جهة وللفت الانتباه إلى أهمية معلوماتها من جهة أخرى[9].

فعندما سيطر الاشتراكيون على الحكم في فرنسا وعدت الحكومة العمال بتطبيق اشتراكي في مجال الصناعة وغيرها، لكن هذه السياسة واجهت عقبات كثيرة فالوضع لم يكن مهيأ لتطبيق مثل هذه الأفكار والمبادئ ولأن الفكر الاشتراكي لم يكن واضحاً ومتكاملاً لدى دعاة الاشتراكية في فرنسا آنذاك فبدء تمرد العمال فوجدت الحكومة الفرنسية أن خير وسيلة للقضاء على ثورة العمال

[9] غلاب . (2003). بيروت دار الغرب الإسلامي. 72

[10] القدوري. (1995). سفراء مغاربة في أوروبا في الوعي بالتفاوت.

[11] سعيد. (2011). قرأه في الفكر النقدي ناقد الاستشراف.81-106

الفرنسيين هي تهجيرهم إلى دول المغرب العربي وبدء استثمار الأراضي بمساحات شاسعة، نعم لقد حل المستثمرون الاستعماريون في ظل الاستعمار الحر مكان قدامى المالكين من الأتراك حيث تطلبت سياسة الاستيطان انتزاع الأراضي الخصبة من أصحابها وإعادة توزيعها على المستوطنين مما أضطر الكثير من الأهالي للهجرة إلى مناطق نائية وعرة في الجبال والصحراء إضافة لانتشار الفقر والبطالة والهجرة إلى الخارج بحثاً عن العمل بعد أن فقدوا أرضهم وعملهم في بلادهم، كانت فرنسا ترغب في أن تكون الجزائر تجربة تستطيع نقلها وتطبيقها في مناطق أخرى في الشمال الإفريقي ضمن السياسة الاستيطانية.

لجأت فرنسا إلى الحد من الهجرة الأوروبية من دول أخرى إلى الجزائر خوفاً من اختلال توازن سياستها الاستيطانية وحتى أنها وجدت مخرجاً لزيادة عدد المستوطنين الفرنسيين من الجنسيات الأخرى عن طريق فتح باب التجنيس لهم فتحمس يهود المغرب لقبول الجنسية الفرنسية ليحصلوا على الامتيازات، لم تكن هذه السيطرة ذات انعكاسات سلبية على الجانب الاقتصادي فحسب بل كان لها أثارها الاجتماعية بهجرة الفلاحين، كما تحدثنا سابقاً من سُلبت أراضيهم وأهلكهم الفقر والبطالة وبالتالي أدى إلى تراجع تربية الماشية بسبب الاستيلاء على الأرض التي كانت صالحة للرعي وكذلك اللحوم، كما تدهورت خزن الحبوب، كذلك هدف السياسة الرأسمالية الاستعمارية في هذا المجال أن تصبح دول المغرب العربي عامةً والجزائر خاصةً موردًا هامًا للمواد الخام التي تحتاج إليها الصناعة الفرنسية بأثمان زهيدة وتصبح سوقاً للتجارة الفرنسية[10].

2 – ربط اقتصاد المغرب العربي بالاقتصاد الرأسمالي الغربي:

أُعتبر القرن التاسع عشر مرحلة الازدهار الإمبريالي لأوروبا، بعد أن وصلت عتبة متقدمة من التطور في منظومتها الرأسمالية، فزادت مشاكلها الاقتصادية وتوتراتها الاجتماعية واشتدت حساباتها الجيوسياسية، كما أيقنت بأنه مفروض عليها البحث عن مستقبلها خارج جغرافية قارتها وذلك من خلال فرض الهيمنة على شعوب ما وراء البحار عن طريق (الاستعمار)، حيث بدأت الطروحات المؤيدة لسياسة الغزو بذريعة نشر الرسالة الحضارية ودمج الأقطار الأخرى في مدار الحداثة بإخراج مجتمعاتها من حالة الطبيعة إلى حالة الثقافة، حيث تجند العلماء والباحثون والمغامرون لاكتشاف العوالم المجهولة في القارات وجمع معلومات عن شعوب لا يعرفون عنها إلا القليل، وقد ترابطت هذه الأهداف العلمية ظاهريًا فقط مع الأهداف الاقتصادية (مواد أولية– وأسواق) إضافة لأهداف سياسية (التنافس حول المستعمرات) واجتماعية (كالتخلص من حالات التوتر التي شهدها المجتمع الأوروبي، فتحالفت السلطة مع العلوم وتوحدتا لتنتجا خطابًا استعماريًا منسجمًا في المنطلقات ومتحدًا في منظر الأهداف، فبالنسبة للمغرب العربي بدأت سياسة الاختراق المتنوعة ولعل الرحالة أبرز من غامر وقاد مشروع التعرف إلى المغرب وجمع كل المعلومات، وكانت هذه الرحلات تحت إشراف المعاهد والمجمعات العلمية الفرنسية[11].

فعلى هذا الأساس تم ربط اقتصاد المغرب العربي بالاقتصاد الرأسمالي الغربي فكان المغرب العربي كامتداد للوضع الاقتصادي في الغرب بهدف سد حاجة السوق في الدول الغربية وتلبية سياسات دولها في كل الظروف، كان الاستيطان الغربي في هذه المنطقة مجالًا للعمل لقطاع كبير من سكان الدول الاستعمارية ساهم إلى حد بعيد في القضاء على البطالة داخل فرنسا بصورة أساسية وشكل مجالًا أوسع لامتداد استثمار المال خارج حدود تلك الدول، مما أتاح له فرصًا أكثر في المجال الاقتصادي الدولي.

12الصياد. (1980). من الملامح التطور الفكري في المغرب العربي 28-29

[13]حيدر محمود. (2018). نحن وأزمنة الاستعمار. 314

حيث أن الأمر لم يقتصر على الجانب الاقتصادي بل كانت الدوافع السياسة لا تنفصل عن الاقتصادية في خطوات الدول الاستعمارية، كانت فرنسا طوال احتلالها للجزائر في القرن التاسع عشر تؤمن بفكرة إدماج الجزائر بها، لذلك كانت مقتنعة بأن نقل المواطنين الفرنسيين وتوطينهم في الجزائر وتوزيع الأراضي عليهم، هو الطريق لتحقيق تلك الفكرة، أن الجانب العسكري لا يجب أن يغيب عن البال فالوجود الاستعماري العسكري في المغرب العربي بحاجة إلى دعم مستمر عن طريق رفد هذا الوجود بالجند من أبناء المستوطنين تنفيذًا للقوانين الفرنسية في هذا المجال تجنيد إجباري- إضافة إلى ما يمكن أن يقدمه المستوطنين من مساعدة بإرغام الأهالي على الانخراط بالجيش الفرنسي وفي قمع الحركات الثورية المناهضة لوجوده[12].

3 - التدخل الأجنبي في المغرب العربي:

ازدادت المنافسات الدولية حول المغرب العربي وتهافت المغامرون الأجانب كما برز الضغط الفرنسي على حدود المغرب الجنوبية الشرقية، وهنا يجب الإشارة إلى ذهاب سفارات مغربية عام 1901 لأوروبا بهدف خلق توازن في العلاقات بين المغرب وأوروبا فنتج عن هذا سفارتي (المنبهي- ابن سليمان) لم تكن مرضية فالمنبهي لم يستطع أن يأخذ من الإنجليز أي شيء سوى نصيحتهم بضرورة شروع المخزن بإصلاحات في ميادين الإدارة والاقتصاد، وفي حين أسفرت سفارة ابن سليمان لفرنسا عن نتائج عكسية إذ تمكن وزير خارجية فرنسا من إقناعه بقبول بروتوكول ينظم علاقات الطرفين في الحدود المغربية الجزائرية، وهو اتفاق كرس في الحقيقة الهيمنة الفرنسية على واحات الجنوب الشرقي المغربية وعلى مناطق حدودية شاسعة، كما أعطى صفة شرعية لهذه الهيمنة ونضيف إليها اتفاقية الجزائر عام 1902، وفي حين نظمت اتفاقية 20 إبريل التجارة عبر الحدود ومنحت الفرنسيين امتيازات جمركية على حساب المغاربة وفرضت على المخزن حماية تلك الامتيازات، مما أدى إلى تسهيل التوغل الفرنسي الذي كان يحاك ضد البلاد من دسائس أجنبية وضغوط اقتصادية وعسكرية، في وقت أصبحت فيه حكومة البلاد عاجزة عن التصرف بسبب المعاهدات التي تربطها بالأجانب وكذلك بسبب الضائقة المالية التي أصبحت مزمنة منذ عام 1902وهذا ما اضطر البلاد للاقتراض من الخارج والذي أدى بدوره لوضع شروط فرنسية تتعلق بوضع مراقبين فرنسيين على الموانئ مما أنقص السيادة الوطنية وكذلك تصريح الفرنسيين بأنهم أصبحوا أسياد المغرب، فكان السبب في نشاط الضغوط الفرنسية المالية و الدبلوماسية وكثرت البعثات الفرنسية بطنجة، حيث أسسوا دور تجارية ومراكز ووكالات مالية فرنسية، فنستنتج مما سبق أن اضطرار المغرب إلى الاقتراض من الخارج بشروط عام 1902-1904 كانت بداية لتدخل اقتصادي ثم سياسي ثم عسكري وخاصة بالضغط على المخزن للحصول على الامتيازات لفائدة التغلغل الفرنسي[13]، إضافة إلى ذلك فأن (حادثة شاربوني) في 27 أيار 1906 كانت ذريعة للتغلغل الفرنسي، حيث قُتل أحد الفرنسيين بشاطئ طنجة (شربوني) كان موظفًا بأحد البنوك بالمدينة، فقرر الفرنسيون استغلال هذه الحادثة للضغط على المخزن للحصول على امتيازات وتغلغل فرنسي فقاموا بتضخيم المسألة وتهديد المخزن واجتمعوا مع النائب محمد الطريس وقدموا له مجموعة من المطالب:

1- يتعهد المخزن بالبحث عن القاتل ومن معه ليقتل ويسجن الآخرين

[14]الأزرق. (1980). نشوء الطبقات في الجزائر.67

[15]الخديمي. (1994). التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب. 45-51

2- دفع تعويض وقدره 100 ألف فرنك

3- تقديم الموظفين المغاربة بطنجة الاعتذار للسفير الفرنسي

4- تخصيص موضع لبناء تذكار للقتيل في عين المكان

وافق النائب على الشروط وكتب للسلطان يخبره، وفي إطار سياسة الضغوط المتوالية هذه وإثارة الفوضى بهدف استغلالها، فنلاحظ هنا أن الفرنسيين بدءوا يتصرفون تصرفات تسيء للبلاد وتظهرها كأنها تعيش بفوضى، الأمر الذي استدعى التدخل الأجنبي[14]، نلاحظ ان الهدف الرئيس المبطن وراء كل الأساليب الغربية المتبعة هي تمهيد للاحتلال واستغلال خيرات البلاد، حيث أنه على مدار سنين الاستعمار لم تشهد أي دولة عربية محتلة أي شكل من أشكال الازدهار أو التطور بل عاشت دمار وتخلف لم تشهده سابقًا، لاسيما وأنها خسرت مواردها وتشرد سكانها وانتشرت الفوضى في كافة أرجائها.

ثانيًا: التغلغل الاستعماري في الجزائر وتونس:

1 – بدء التدخل الفرنسي في الجزائر:

تمتلك الجزائر موقعًا استراتيجيًا هامًا فهي بوابة القارة الأفريقية من الشمال، ومركز تجاري وعسكري في حوض المتوسط، إضافة لثرواتها السطحية والباطنية، لذلك كانت محط أنظار الدول الاستعمارية ولاسيما فرنسا التي كانت أكثر إصرارًا وتخطيطًا، لذا سعت للتقرب من الجزائر بعدة مشاريع منذ القديم كمشروع كارسي1782 وهو مشروع ديني لنشر المسيحية[15]، مشروع تيدينا 1802 قدم فيه الجواسيس اليهود الموجودين في فرنسا معلومات لنابليون لكيفية احتلاله الجزائر[16]، ومشروع بيير هولان 1802 ومشروع جان بون 1802 ومشروع بوتان 1808 وغيرها من المشاريع، كانت مقدمة لاحتلال فرنسا للجزائر وتحقيق مطامعها، فبدأت الحملة العسكرية بحجة أخذ ثأر خرافة المروحة وعلى الرغم من المقاومة الشرسة التي واجهتها فرنسا إلا أنها استطاعت الاحتلال متجاهلةً الدور الهام الذي لعبته الجزائر في دعمها بعد نجاح ثورتها عام 1789 وفرض الحصار عليها من قِبل الدول الأوروبية المناهضة لها، وقدمت لها مساعدات مادية وعينية إضافة لقروض مالية دون فوائد، لكن أنكرت فرنسا الجميل فبدلًا من الشكر والامتنان حاصرت السواحل الجزائرية عام 1827 وتم الاحتلال عام 1830، والذي استمر حتى قيام ثورة 1956 والتي أدت إلى اتفاق أيفيان حيث التقى الوفدان وفد الحكومة الجزائرية و وفد الحكومة الفرنسية في مدينة أيفيان السويسرية، استمرت المفاوضات من 7 إلى 18 آذار 1962 توصل الطرفان إلى اتفاق نهائي لوقف إطلاق النار في جميع الأراضي الجزائرية، والحصول على الاستقلال في 5 تموز 1962[17]، وإن أهم البنود التي جاءت فيها هذه الاتفاقية كانت:

1- إطلاق سراح المعتقلين السياسيين خلال عشرين يوم من الاتفاقية.

2- انسحاب كامل للجيش الفرنسي من كافة الأراضي الجزائرية، وإجراء استفتاء خاص لتقرير مصير الشعب.

---

[16] الخديمي. المرجع السابق. ص89.

[15] Belhmissi. 1986. P109.

[18] عميراوي. (2005). 31.

[19] بن خدة. بن يوسف. (1987). اتفاقيات أيفيان. 87- 94.

3- يجري الاستفتاء في كل ولايات الجزائر البالغة خمسة عشر ولاية، بإشراف هيئة تنفيذية مؤلفة من تسعة جزائريين وثلاثة أوروبيين.
4- تشكل محكمة من قضاة جزائريين وأوروبيين لحل المنازعات.
5- تسمح الجزائر لفرنسا باستخدام قاعدة المرسى مدة خمسة عشر عام قابلة للزيادة أو التجديد.

كان احتلال فرنسا للجزائر تجربة مفيدة جدًا على رغم مما خسرته من عدة وعتاد وجهد إلا أنها استفادت دروسًا كثيرًا طبقتها في احتلالها لتونس، لاسيما وأن الجزائر أعطتها درسًا في المقاومة والتصدي حيث كان الأمير عبد القادر الجزائري أنموذجًا يحتذى به من البطولات والصمود، فغيرت فرنسا من سياستها وتوسعها في تونس.

2- بدء التدخل الفرنسي في تونس:

تحتل تونس موقعًا استراتيجيًا سياسيًا واقتصاديًا مميزًا، حيث تؤلف مع جزيرة صقلية الحد الفاصل بين حوضي البحر المتوسط الشرقي والغربي، إضافة لإطلالة سواحلها الشمالية والشرقية على المتوسط، فهذا الموقع الجيوستراتيجي وهذه الأهمية جعلت منها محط أنظار الأطماع الغربية، وخاصة أنها تستطيع من خلالها مراقبة طريق العبور بين حوضي المتوسط وبالتالي يسهل مراقبة التجارة المتوسطية، إضافة لأهمية مرفأ بنزرت الذي يمثل قاعدة بحرية ممتازة في البحر المتوسط لتمويل السفن بالوقود[18].

كما كانت تونس تشكل أيضًا مجالًا اقتصاديًا حيويًا بالنسبة لاستثمار فائض رؤوس الأموال الأوروبية ومصنوعاتها خاصة وأن الاقتصاد الرأسمالي بلغ مستوى معين من التطور ضاقت عنه حدود أوروبا الغربية التي عرفت خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر مرحلة من النمو والازدهار الاقتصادي، فكان عليها البحث عن أسواق جديدة لتصريف إنتاجها، وكذلك مجالًا حيويًا لاستثمار أموالها سواء في ميدان الفلاحة أو السكك الحديدية أو الموانئ أو المواد الأولية لتضمن بذلك توسع تجاري ومالي[19].

كما قضت ضرورات التطورات الاقتصادية مزيدًا من التدخل، كذلك نمو التبادل التجاري الذي واكبه رغبة بتطوير التشريع المدني، وعلى هذا تعاون شعب تونس مع الباي معتمدين على دعم أوروبي، حيث كان ذلك ثمرة لميثاق 1857 ولدستور 1861، الذي ضم نوعًا من الإعلان عن الحريات والحقوق والواجبات للمواطن، فكان ذلك بداية لمشروع الحماية الذي تم توقيعه عام 1881بعد فشل الباي في إدارة شؤون البلاد، فتعهدت فرنسا بمد يد العون الدائمة لدعم باي تونس ضد أي خطر، وكذلك معاهدة 1883 (المرسى) التي تقضي بأن يتعهد باي تونس من أجل تسهيل مهمة الحكومة الفرنسية بتحقيق الحماية وإجراء الإصلاحات الإدارية والقضائية والمالية التي تراها الحكومة الفرنسية ضرورة، فبذلك أصبح الحكم الصوري في تونس للباي أما الإدارة الحقيقية فكانت لفرنسا وسلطة الكاتب العام الفرنسي[20].

هنا يجب علينا التنويه إلى مطامع الدول الكبرى بتونس لعدة أسباب أهمها: شهرة تونس بخصوبة أراضيها التي يسقيها جهاز ري واسع غزير، إضافة لموقعها على مفرق الطرق الاقتصادية الكبرى، كذلك كونها بلد زراعي قبل كل شيء فكان قمحها وزيتها

[20] أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية: تونس مجلد 58 من روستان إلى سان هيلار، تونس 10 أيار 1881. ص41.
[21] رونوفن. (1998). 103-185.
[22] الثعالبي. (1975). 88-91.

وماشيتها وعسلها وثمارها زاد من غرائز الأمم المفترسة عليها، إضافة إلى الصناعة حيث كان الصناع التونسيون يصدرون (الطربوش) لكل الشرق وكذلك صناعة الصوف والنسيج والبسط والأغطية والحرير إضافة لصناعة السروج والتوشيح بالذهب والفضة والنحاس والصناعة الفخارية (السيراميك) وكذلك كانت من أعظم أسواق الحجارة الكريمة ودباغة الجلود وصنع الأحذية والعطور. أما حول الفكر الفرنسي الخطير فعمل جاهداً لتثبيت أقدامه وتحقيق غاياته لذلك اتخذت الحكومة الفرنسية إجراءات متعددة لإغراء أبناء تونس باعتناق الجنسية الفرنسية بما أسمته (معركة التجنيس) ولما خصت به المتجنس من امتيازات وتفوق على التونسي، فقضية التجنيس كانت دليلاً قاطعاً على النوايا المبيتة التي تكنها سلطة الحماية للشعب وما تضمره من شر لتجرد الشعب من جنسيته وأصله حتى يسهل عليها ابتلاعه[21].

3 – الاستيطان الفرنسي في كل من الجزائر وتونس:

إن سياسة الاستيطان الفرنسي في تونس اختلفت عن سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر والذي مر بعدة مراحل كان أولها الاستيطان في المناطق الشمالية خوفًا من قوة الأمير عبد القادر، ثم بدأ الاحتلال الشامل مع بداية عام 1835 بالاستيلاء على الأراضي وبناء المستوطنات ووصول أعداد كبيرة من المهاجرين الأوروبيين منهم أكثر من 12000 من الفرنسيين والباقي ألمان وسويسريين وأيرلنديين وفي عام 1845 وصل إلى الجزائر حوالي 46 ألف مهاجر، وكان الهدف الرئيس من ذلك إحلال الأوروبيين مكان الجزائريين، والقضاء على أي مقاومة مسلحة يقوم بها الأهالي، ومحاولة تكريس لغتهم وعاداتهم أي فرنسة الشعب الجزائري، أما بعد احتلالها لتونس فقد شجعت الاستعمار الحر وقد أرادت الحكومة الفرنسية في ذلك أن تثبت للفرنسيين أن احتلال تونس والاستيلاء على اقتصادها لا يكلفها الكثير إنها أرادت أن تكسب الرأسمال الفرنسي والطبقة الرأسمالية عن طريق إيجاد مجال جديد للاستيطان الحر ينشط من خلاله الأفراد والشركات عوضًا عن الدولة ولكن تحت رعايتها وحمايتها، كما أن العلاقات السياسية والاقتصادية المحلية والدولية قد طرأت عليها تطورات في نهاية القرن التاسع عشر، حيث بدء التدخل الأجنبي يتسرب إلى تونس في القرن التاسع عشر ففتحت أبواب البلاد للجاليات الأجنبية وشرع الأمراء في استقدام الفنيين الأجانب وإعطائهم بعض الامتيازات، مما حمل القناصل على التدخل لحماية مصالحهم، وبهذه الطريقة تمكن هؤلاء القناصل من توطيد علاقاتهم بالبلاط والتأثير عليه وخلق المشاكل بينه وبين الدول بسبب المشروعات الإصلاحية التي كان القناصل يوعزون بإدخالها وهي في الحقيقة اضطرابات وأطماع وغايات، ثم حملوا الدولة على أخذ قروض من أوروبا وتمكنوا بدعوة حماية هذه الأموال من التدخل الفعلي في شؤون البلاد، هكذا ضيقت الخناق على تونس ووضعت الأغلال على عنقها، وأدت هذه الحالة بالدولة التونسية إلى فرض ضرائب مرهقة على الشعب لأداء الديون التي أثقلت كاهلها مما نتج عنه قيام ثورة علي بن غذاهم، وأمام هذا الضغط سلمت الدولة مصلحة الجمارك للأجانب مقابل ما تم اقتراضه من أموال، كما حصلت فرنسا على امتياز بإنشاء سكة حديد بين تونس والجزائر عام 1874 وغيرها من السكك[22].

إضافة إلى أن فرنسا قد استفادت من تجربتها في الجزائر لتطبقها في تونس لكن بصورة مباشرة حيث بدأت بالاستعمار الرسمي ثم الاحتلال عام 1881، وفي عام 1885 صدر مرسوم تنظيم الملكية العقارية وبمقتضي هذا المرسوم يستطيع المالك الجديد لقطعت الأرض تسجيلها، نظام الاستعمار الفرنسي في تونس على عكسه في الجزائر بحيث لم تشجع سوى عدد محدود من الفرنسيين

[23]بن حماد. (1986). مسرحية في ثماني لوحات 15.

[24]الحبيب. (1948). هذه تونس. 23.

للهجرة إلى تونس وتفسير ذلك، أن تونس لا توفر مجالًا اقتصاديًا هامًا كما كانت الجزائر، كذلك سياسة الاستعمار في الجزائر أضمن لهؤلاء في الاستقرار والاستثمار من سياسة الحماية في تونس، وإن المستوطنين الفرنسيين والأوربيين قد فتحت أمامهم مجالات للاستثمار في مناطق عديدة نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، بل كانت محدودة في النصف الأول من القرن التاسع عشر مما أدى بهم إلى التركيز على الجزائر، لكن هذا لا يقلل من سيطرة المستوطنين وانتزاعهم الأراضي واستغلالها في تونس، كما تأتي خطورة الاستيطان فيها من أنها كانت ضئيلة الكثافة بالسكان، لكن فرنسا غيرت سياسة الاستعمار الحر لتستخدم سياسة الاستعمار الرسمي بدلًا عنها، كما أوجدت لنفسها مبررات لسياستها الجديدة هي أن قلة عدد السكان في تونس تستوجب ملئ الفراغ بالهجرة الفرنسية إليها وموازنة تدفق الهجرة الإيطالية على تونس[23].

كان من أهم أشكال الاستعمار الفرنسي في كل من الجزائر وتونس هو الاستعمار الزراعي، وذلك من خلال ما قدمته الإدارة الفرنسية عدة مبادرات لتظهر أنها تريد النهوض بالفلاحة ودعمها وإصلاح العالم القروي، فتم التفكير في أنشأ تعاونيات فلاحيه تقوم بتخزين المنتج وتحويله وبيعه، وتقديم قروض لصغار الفلاحين لحمايتهم من المرابين (جمعيات أو شركات احتياطية أهلية) تقدم إعانة مادية أو عينية للفلاحين لمواصلة أعمالهم الفلاحيه وحماية الفلاحين من الربا والاحتكار، إضافة إلى تقديم الإعانات لكن هذه الجهود لم تؤدي في الواقع إلى النتائج المرجوة من طرف الأهالي لأسباب عديدة، ذلك لأن إدارة الحماية كانت تسعى من وراء كل المبادرات التي اتخذتها في هذا المجال إلى الاستحواذ على أقصى ما يمكن من الأراضي لتوزيعها على المستوطنين وإلى تكوين طبقة متوسطة من الفلاحين اللذين يزكون سياستها، فارتفعت معاناة القبائل من هذه القروض ذات الفوائد العالية، كما اعتمدت على مكاتب محلية تقوم بتقديم معلومات حول التكوين الكيميائي للتربة ونوعية الأسمدة التي تؤدي إلى تحسين الإنتاج وتنوعه لتوجيهها إلى الزراعة التي تخدم المصالح الأوروبية وانتزاع أفضل وأجود الأراضي من أصحابها[24].

ثالثًا: التدخل الاستعماري في ليبيا:

1 – ثروة ليبيا جعلتها محط أنظار وتنافس الغرب:

شهدت الفترة الممتدة بين عامي 1885–1896 تصدير تجاري واسع لنبات الحلفا التي تستخدم في صناعة الورق في ليبيا، فقامت شركتان انجليزيتان بالسيطرة على هذه التجارة، حيث كانت الصادرات قد بدأت ب20000 طن عام 1885 ووصلت إلى 210000 طن عام 1888، ولكن بدأت هذه التجارة الرأسمالية بالتراجع، بسبب اقتلاع هذه النبتة بشكل عشوائي مما أدى إلى تناقص كميتها، واكتشاف بديل عنها، وهو ألياف الخشب لكن مع المنافسة الشديدة من قِبل فرنسا والسويد المنتجتين لألياف الخشب بقيت تجارة الحلفا مستمرة رغم كل هذه المعوقات[25].

كانت ليبيا ضمن العالم الإسلامي الذي يتحد كله تقريبًا تحت علم واحد هو خلافة آل عثمان التي كانت في حالة انقضاض مما أغرى الدول الأجنبية بالدولة العثمانية، إضافة إلى الحقد على الإسلام بسبب دخول العثمانيين أوروبا وفتحهم جزءًا واسعًا منها،

[25]التميمي. مصدر سابق. ص36

[26]لوبيل رولان. (2017). الرحالة الفرنسيون في بلاد المغرب. ترجمة حسين بحراوي. الرباط دار الأمان. ص11–13.

[27]حميدة. (د. ت). المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا. 66–71.

إضافة إلى أنها كانت تضم خير بقاع الأمة ثروة وموقعًا مما جعل الغرب متربص بها، ولاسيما بعد معرفة البترول وثبوت الدلائل التي تشير إلى وجوده في أراضيها، وبالاتفاق بين الدول كما تحدثنا سابقًا كانت ليبيا من حصة إيطالية بدايةً حيث بدأ التغلغل بإنشاء مصرف روما 1905، بفرعين في طرابلس وبرقة وبدأ يقدم القروض ويستثمر الأموال، وكما أنشأت إيطاليا مكتب للبريد في بنغازي للرسائل والتقارير كذلك أنشأت بعض المدارس لنشر اللغة الإيطالية والهدف منه (طلينة الشعب الليبي) وبنت بعض المستشفيات وأخذت ترسل البعثات إلى ليبيا بحجة التجارة والكشوف الجغرافية، لكن باحتلال المغرب عام 1911 عجلت إيطاليا بغزو ليبيا التي قاومت حتى عام 1918 حيث اضطر الأتراك إلى توقيع معاهدة أوشي لوزان مع الطليان وتعهدت فيها الدولتان بإيقاف الحرب وانسحاب تركيا ودخول إيطاليا[26]. لقد احتلت ليبيا المرتبة الأولى بالنسبة للدول العربية بالبترول والرابعة عالميًا بعد الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي وفنزويلا، كما شكل البنزين الممتاز جزءًا كبيرًا منه، لقد وجد البترول جنوب خليج سرت، إضافة إلى الحديد والمغنيزيوم والفوسفات والكبريت والملح... في ولاية فزان[27].

بدأ مصرف روما عمله عام 1907 وفيما بعد افتتحت له فروع تجارية في بني غازي وزواره وخمس وسرت وزليطن ومصراته ودرنة وتبرك وكذلك في السلم، كما قام المصرف بنشاطات صناعية وتجارية، فبعد أشهر من افتتاحه تم انشأ معصرة للزيت، وفي عام 1910 تم افتتاح منشأة كبيرة لاستخراج الزيت بواسطة الكبريت الكربوني، كذلك في الميدان الزراعي انشأ مصرف روما مزرعة كبيرة في بنغازي تضم 15 ألف رأس من الماشية، إضافة لتأسيسه مصنعًا للإسفنج وريش النعام ومطبعة حديثة في طرابلس، أما في الميدان التجاري ركز مصرف روما اهتمامه على استيراد مواد البناء والملابس وتصدير الحلفا والحبوب وريش النعام والماس وغيرها، كما عمل أيضًا في الميدان البحري على تسيير البواخر بين المدن الليبية الساحلية والإسكندرية ومالطا[28].

2- الاستيطان الإيطالي في ليبيا:

فكرت الحكومة الإيطالية بضرورة افتتاح فرع مصرف روما في طرابلس عام 1905 قبل الاحتلال ليلعب دوره في التغلغل الاستعماري في هذه البلاد، فكانت مهمة المصرف إقراض الأموال بضمان من أصحاب الأملاك فإذا لم يستطيعوا الإيفاء بالدين بالوقت المحدد يستولي المصرف على الأرض والعقار، ولتغطي إيطاليا مشروعاتها الاستغلالية أنشأت بعض المدارس والمستشفيات كما أقامت مكتبًا للبريد في طرابلس، ولكن هذه المشروعات بالدرجة الأولى كانت لصالح الجالية الايطالية والجاليات الأوروبية الأخرى، لم يقف هذا المصرف عند هذا الحد فقد تعدا دوره الاقتصادي إلى دور سياسي حيث كان مركزًا للتجسس أيضًا، فكان دوره خطير في عملية الاحتلال الإيطالي لليبيا[29]، وكانت إيطاليا أخر الدول الأوروبية التي دخلت في مجال التوسع الاستعماري ولقرب ليبيا منها جعلتها هدفًا من أهدافها، فاستطاعت أن تضمن حرية عملها في ليبيا بعد أن أخذت مباركة (فرنسا- إنجلترا- روسيا- النمسا- ألمانيا) بموجب اتفاقيات 1898-1904 من ((مبدأ أن تعطني أعطيك))[30]. كما نلاحظ بأن إيطاليا وجدت في ليبيا العوض عن خسارتها للجزائر التي سبقتها عليها فرنسا.

---

[28]شاكر. (1972). ليبيا. 39.

[29]شاكر. المرجع السابق. 112.

[30]جغلول. (1981). تاريخ الجزائر الحديث. 150.

[31]بريون. (1971). قراءات في الاقتصاد الليبي قبل الثورة وبعدها1968-1969. 18-22.

[32]غرايسة. (2017). مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد12، الجزائر أذار.

كانت خطورة الهجرة في ليبيا قلة عدد سكانها حيث أنهم لم يتجاوزوا المليون وربما أقل هذا ما جعل الثقل السكاني الأوروبي المهاجر ذو تأثير، فبعد احتلالها 1911 بدأ زحف المهاجرين الإيطاليين والأوروبيين بكثافة وسيطروا على مواردها وواحاتها ومناطقها الزراعية، حيث احتكر المستوطنون الأوروبيون واليهود النشاط التجاري في البلاد عن طريق شركات ووكالات تجارية، وعندما تحولت التجارة عن طريقها الصحراوي إلى مدن غرب إفريقيا وموانئها[31]، تأثر السكان ومراكزهم التجارية تأثرًا كبيرًا إلى درجة الانهيار الاقتصادي الذي فسح المجال أمام دخول الرأسمال والاستثمار الأجنبي المدعم بالاحتلال للتحكم والسيطرة على اقتصاد البلاد، حيث أصبحت ليبيا شأنها شأن المناطق الأخرى في المغرب العربي مجالًا خصبًا للرأسمالية الغربية، وميدانًا يستقبل المهاجرين والمستوطنين الايطاليين، وبعد ثلاث سنوات من احتلال ايطاليا لليبيا 1914 أصدرت سلطة الاحتلال مرسومًا خاصًا يسمح بمنح الأراضي الاميرية للإيطاليين واستثمارها، وفي عام 1923 اصدر مرسوم يقضي بتملك الدولة لجميع الأراضي البور في طرابلس من البحر حتى الجبل، كما أسسوا صندوق الادخار الذي كان الغرض منه تنظيم إقراض المستوطنين، كما اتبعت إيطاليا سياسة نزع ملكية كل من يتعاون مع المقاومة إضافة لإدخال الرأسماليين الإيطاليين لعدد من العائلات الإيطالية المزارعة إلى ليبيا والتعهد بتشغيلهم بموجب عقود وهذه السياسة كانت تدعمها الشركات الرأسمالية، حيث لعب بنك روما في طرابلس وبنك إيطاليا وصندوق الادخار دورًا هامًا في إقراض المستوطنين ومساعدتهم على الاستقرار والبقاء والإنتاج[32].

فعندما ظهر النفط في ليبيا 1955 بعد الاستقلال بأربع سنوات، أصبحت ليبيا مصدرة له فعملت الشركات الأجنبية على احتكاره، مما أدى إلى عدم المساهمة بشكل إيجابي في تنمية البلاد تنمية حقيقية آنذاك وحتى في فترة الاستقلال، استمر تأثير المستوطنين الايطاليين وغيرهم في ليبيا اقتصاديًا وسياسيًا[33].

3 – ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية:

عندما أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية دولة مستقلة، كانت طرابلس الغرب(ليبيا) ولاية عثمانية تحت حكم الأسرة القرمنلية، وكان من سياسة حكام هذه الأسرة الاعتماد على أسلوب المغامرات البحرية والجهاد البحري كمصدر للدخل القومي، فكان من الطبيعي أن تصطدم السفن القرمنلية بالسفن الأمريكية، وعندها قام يوسف باشا لقرمنلي بإنذار الولايات المتحدة عام 1800 بأنه ما لم تدفع السفن الأمريكية الجزية والهدايا السنوية لحكومته فإن سفنه سوف تهاجم السفن الأمريكية وتسلبها ما تحمل، لكن الحكومة الأمريكية رفضت الخضوع لتهديدات الباشا فتعرضت السفن الأمريكية للهجوم مما دفع الرئيس الأمريكي لمعاقبة الباشا فحاصرت قطع البحرية الأمريكية ميناء طرابلس الغرب وأخذت تضربه بالقنابل ولكن حدث أن جنحت سفينة أمريكية تدعى (فيلادلفيا) على الشاطئ الطرابلسي عام 1803، فأسرها جنود يوسف باشا وأخذوا بحّارتها البالغ عددهم 300 رجل أسرى ورفض يوسف باشا إطلاق سراح السفينة الأمريكية وبحّارتها إلا إذا استجابت الحكومة لمطالبه، عندها لجأ الأمريكيون إلى أسلوب أخر وهو إقناع أخوه أحمد القرمنلي الذي فر من بطش أخوه يوسف من طرابلس الغرب واستقر بمصر بأن يرافق حملة عسكرية لكي يستعيد حكم الولاية من يوسف، بالفعل احتلت الحملة مدينة درنة بالجبل الأخضر واضطر يوسف إلى فتح باب التفاوض مع الأمريكيين وإطلاق سراح

[33]العقاد. (1980). المغرب العربي، القاهرة138–139، 157–171

[34]جوليان. (1976). إفريقيا الشمالية تسير. 60

[35]أمين. (1980). المغرب العربي الحديث. 88–89.

الأسرى مقابل المال كما تعهد بعدم التعرض للسفن الأمريكية، ثم عاد أحمد القرمنلي إلى مصر ثانيةً، أما السفينة فيلادلفيا فقد نجح بعض الجنود الأمريكيين في إحراقها عند وقوفها في ميناء طرابلس الغرب تحت أسر جنود القرمنليين[34].

أما عندما بدأ البحث عن البترول في الأراضي الليبية ساهمت الشركات الأمريكية للبترول في استغلال أموالها في هذا المجال، فرأينا من الشركات الأمريكية التي تمارس نشاطها في التنقيب عن البترول، شركة (Occidental) شركة (ESSO) وغيرها من الشركات التي نجحت جهودها في الكشف عن البترول واستغلاله في عدة مناطق ليبية، وتعتبر أغلب الامتيازات البترولية الليبية للولايات المتحدة الأمريكية[35].

عندما اعتدت إيطاليا على ليبيا عام 1911 وقفت الولايات المتحدة موقفًا سلبيًا فلم تفعل شيء، سوى إرسال إحدى قطع الأسطول لكي تحمل القناصل والرعايا الأمريكيين الموجودين في الولاية بعيدًا عن العمليات العسكرية الدائرة هناك، أما ليبيا فكانت تطمع بتطبيق مبدأ ويلسون الذي لم يتم[36].

فإذا أردنا الحديث عن موقف الولايات المتحدة من مشروع المغرب الكبير الذي ارتبط مع حركة الاستقلال التي شهدتها أقطار المغرب العربي فظهر ما عرف (بمشروع المغرب الكبير) وهو يعني وجود اتحاد ما بين كل من دولة المغرب الأقصى (المملكة المغربية) والجمهورية الجزائرية والجمهورية التونسية و المملكة الليبية المتحدة، حيث كان الداعي له الرئيس التونسي حبيب أبو رقيبة فقام بزيارات لعواصم أقطار المغرب العربي من أجل تحقيق هذا المشروع، حيث كانت الولايات المتحدة على رأس المؤيدين لهذا المشروع فقدمت وعود بتقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية لأقطار المغرب العربي التي تقبل الدخول بهذا المشروع، حيث كان هدفها من ذلك إبعاد تلك الأقطار عن الارتباط بالحركة القومية العربية التي يقودها جمال عبد الناصر من مصر لكن انتهى هذا المشروع تمامًا فلم يرحب ملك المغرب وليبيا بالانضواء تحت زعامة الرئيس التونسي، أما الجزائريون فكانوا ينظرون إلى هذه الوحدة أنها مشروع عربي[37]، فأثناء الحرب العالمية الثانية أدت العمليات العسكرية إلى وجود قاعدة أمريكية في طرابلس الغرب من أجل إدارة العمليات الحربية ضد دول المحور عندها ظهر ما عرف بقاعدة (هويلس الامريكية) في طرابلس، وعندما حصلت ليبيا على استقلالها عام 1951 بزعامة محمد السنوسي تم توقيع اتفاقية بين ليبيا والولايات المتحدة لتأجير قاعدة هويلس نظير مساعدات اقتصادية أمريكية، وبقيت هذه القاعدة حتى جلت عنها القوات الامريكيةعام1971[38].

إذا ما أردنا التوسع قليلًا في الحديث نرى أن الولايات المتحدة تدخلت بما تسميه القسم الجنوبي حسب تقسيمها لدول المغرب العربي إلى قسمين شمالي يضم تونس والجزائر والمغرب تتعامل معه على أنه هيكل الاتحاد الذي ترغب في إحيائه، وقسم جنوبي والذي يضم ليبيا وموريتانيا إضافة إلى كلٍ من النيجر ومالي والسنغال وتشاد والسودان، حيث تتعامل معهم وفق مشروع بلدان الساحل ضمن إستراتيجية الحرب على الإرهاب كما تسميها أمريكا، لكن إذا ما أردنا إسقاطها على واقعنا اليوم نجد أن هذه الدول

---

[36]يحيى. (1966). المغرب الكبير في العصور الحديثة. 204.

[37]يحيى، جلال. المصدر نفسه. ص89.

[36] DE Nova، J: Amrican interests and policies in the Middle East.p51.

[39]بالدوين. (1972). الإستراتيجية الأمريكية في السبعينيات والثمانينيات حتى عام 2000. 163-164.

[40]تكر. جيلين. (د. ت). معارك طرابلس بين الأسطول الليبي والأسطول الأمريكي في القرن التاسع عشر.419-441.

وعلى رأسها الولايات المتحدة تتدخل بشتى السبل والوسائل للحصول على نفس الأهداف.

الخاتمة:

لم تستطع الحقبة الاستعمارية في بداية القرن العشرين تمزيق وحدة العالم العربي والإسلامي بالشكل المطلوب والمرضي لها، على الرغم مما فعلته بريطانيا من إطلاق تسمية (الشرق الأوسط) على القسم الشرقي من العالم العربي لفصله سياسيًا واجتماعيًا كغيره من تركة الخلافة الإسلامية (الدولة العثمانية) التي استعاضوا عنها بتأسيس الجامعة العربية كي تضم الدول الناطقة باللغة العربية، ثم بعد ذلك محاولات فرنسا واسبانية وإيطاليا في تغريب (المغرب العربي) وفصله هو الآخر عن العالم العربي وتسخير العلم في سبيل ذلك، كادعاء فرنسا أن الجزائر قطعة من الأراضي الفرنسية وفتح باب التجنيس مما دعا العلماء الجزائريين لإصدار فتوى تحريم الجنسية الفرنسية واعتبار حاملها (مرتدًا) وذلك حفاظًا على الهوية العربية الإسلامية ومقاومة فرنسا من المغرب العربي ككل.

نستنتج مما سبق أن سياسة الاستعمار واحدة في مضمونها مهما اختلفت مظاهرها، ففي الوقت الذي شرع فيه الأوربيون يكتشفون المجاهل ويبعثون الرواد ليتعرفوا على الأرض ويضعوا أيديهم عليها بطرق مختلفة فجل اهتمامهم كان تحقيق مصالحهم في السيطرة على الأرض فبدأت الدول الغربية تبعث بالمبشرين لنشر المسيحية ونشر اللغات الأوروبية، لذلك نجد أن الاستيطان نوع من أنواع الاستعمار وأخطره، فكانت مراحل الاستيطان الإمبريالي تتدرج في الهجرات الفردية والجماعية إلى إقامة المؤسسات الاقتصادية والسياسية ثم السيطرة على الأرض، وإن التجارب الاستيطانية في الوطن العربي لم تكن لتنجح لولا التفكك والتجزئة والتخلف في الوطن العربي واستخدامهم الهجرة التي تؤدي إلى الاستيطان الذي بدوره يتحول إلى قوة إمبريالية تعمل على التجزئة والتفتيت لكل بلد عربي، وكما تحدثنا سابقًا أن للهجرة الأجنبية في الوطن العربي تأثيرًا اقتصاديًا سياسيًا اجتماعيًا وثقافيًا، تعطل من مسيرته ونهضته وخروجه من التخلف لتحقيق وحدته.

كذلك نستنتج أن الاستعمار الذي أدخل الرأسمالية إلى البلاد لم يزد إلا في تأزمها ولم يسهم إلا في بلورة أهاليها وتهميشهم وتحويل ثروات البلاد إلى بلادهم، وإن الرأسمالية الاستعمارية قد أسهمت في تفكيك المجتمع المغربي وأشكال تضامنه، كما قتلت الآلاف من الأهالي تحت ذريعة التهدئة والسلم، كما ظهرت عمليات التمايز الاجتماعي إضافة إلى ما تمتع به العامل الأوروبي بكثير من الامتيازات من عقود عمل وأجور مرتفعة ومكافآت استطاع خلالها الوصول إلى تحولات عميقة.

أما حول آراء أخرى فيعزو بعض المؤرخين نجاح الأفكار الفرنسية والغربية في الدولة العثمانية إلى القوة المادية للغرب في إقامة اقتصاد أوروبي متين، وتفوق عسكري وسياسي يفوق كثيرًا ما كان لدى العثمانيين أو أي أمة إسلامية، ويبدو أن نجاح أفكار الثورة الفرنسية في عالم الإسلام وفي الدولة العثمانية كان يرجع إلى أنها كانت أول ثورة اجتماعية عظيمة في أوروبا تدعوا إلى العلمانية، كانت التأثيرات الفرنسية في الدولة العثمانية عسكرية دبلوماسية أكثر منها فكرية، إلا أن هذه المؤثرات قد فتحت أقنية تسرب منها الفكر والتقنية الأوروبية لأول مرة إلى عالم الإسلام فإن التجديد جرى بمساعدة المرشدين والمدرسين والخبراء الفرنسيين وبهذه الطريقة أخذت الأفكار الغربية تتغلغل في الداخل المغربي وخلال القرن التاسع عشر استطاعت هذه الأفكار أن تؤثر في بنية

المجتمع وأن تصيب جميع فئاته بدرجات متفاوتة، وكانت هذه الأفكار تتلخص في ثلاث كلمات (حرية- إخاء- مساواة).

التمويل:

هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

المصادر والمراجع:

المصادر العربية:

1- الأزرق، مغنية. (1980). نشوء الطبقات في الجزائر. ترجمة سمير كرم. بيروت مؤسسة الأبحاث العربية. ص67.

2- أمين، سمير. (1980). المغرب العربي الحديث. ترجمة كميل داغر. بيروت. 309.

3- أنطونيوس، جورج. (1969). يقظة العرب. تاريخ حركة العرب القومية.، ترجمة ناصر الدين الأسد- إحسان عباس. ط3، بيروت. ص496.

4- بالدلوين، هانسون. (1972). الإستراتيجية الأمريكية في السبعينيات والثمانينيات حتى عام 2000. ترجمة محمود خيري بنونة، مكتبة الأنجلو مصرية. ص 347.

5- تكر، جيلين. (د. ت). معارك طرابلس بين الأسطول الليبي والأسطول الأمريكي في القرن التاسع عشر. ترجمة عمر الديراوي أبو حجلة. طرابلس الغرب مكتبة الفرجاني. ص419-441.

6- الثعالبي، عبد العزيز. (1975). تونس الشهيدة.(1975). ترجمة سامي الجندي. لبنان بيروت دار القدس. ط1، ص 224.

7- جغلول، عبد القادر. (1981). تاريخ الجزائر الحديث. ترجمة فيصل عباس، بيروت 1981، ص266.

8 - جوليان، شارل أندي. (1967). إفريقيا الشمالية تسير، ترجمة سليم المنجى- الطيب المهري- الصادق المقدم- فتحي زهير. تونس ص900.

9- رونوفن، بيير. (1998). لتوسع الأوروبي في العالم أشكاله وطرائقه. ترجمة نور الدين حاطوم. دمشق. ص304.

10- لوبيل، رولان. (2017). الرحالة الفرنسيون في بلاد المغرب. ترجمة حسين بحراوي. الرباط دار الأمان. ص 334.
11- هونكه، زيغريد.(د. ت). شمس العرب تسطع على الغرب. ترجمة فاروق بيضون- كمال الدسوقي. ط8. بيروت دار الجيل. ص592.

المراجع العربية:

1- بريون، نوري عبد السلام. (1971). قراءات في الاقتصاد الليبي قبل الثورة وبعدها1968-1969. ليبيا طرابلس. ص 15.
2- التميمي، عبد المالك خلف. (1983). الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي. عالم المعرفة. ص 236.
3- الحبيب، تامر. (1948). هذه تونس. القاهرة مطبعة الرسالة. ص142.
4- حميدة علي عبد اللطيف. (د. ت). المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا. لبنان مركز دراسات الوحدة العربية. ص 232.
5- حيدر، محمود. (2018). نحن وأزمنة الاستعمار. لبنان بيروت. ج3. ص 521.
6- الخديمي، علال. (1994). التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب. إفريقيا الشرق1994. ط2. ص 416.
7- الزعفان، الهيثم. (2010). التمويل الغربي وشراء الفكر في العالم العربي. القاهرة المركز العربي للدراسات الإنسانية. ص 157.
8- سعيد، إدوارد- سعيد خالد. (2011). قرأه في الفكر النقدي ناقد الاستشراق. بيروت مكتبة المؤمن. ص 232.
9- شاكر، محمود. (1972). ليبيا. الدار العلمية 1972. ط1. ص 128.
10- العقاد، صلاح. (1980). المغرب العربي. القاهرة. ص 605.
11- عمر، عبد العزيز عمر. (1984). تاريخ المشرق العربي. دار النهضة العربية. ص 554.
12- عميراوي. (2005). قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث. دار الهدى. ص310.
13- الغزالي، محمد.(2005). الاستعمار أحقاد وأطماع. نهضة مصر للطباعة والنشر. ط4. ص 253.
14- غلاب، عبد الكريم. (2003). قصة المواجهة بين المغرب والغرب. بيروت دار الغرب الإسلامي. ص 367.
15- ألقدوري، عبد المجيد. (1995). سفراء مغاربة في أوروبا في الوعي بالتفاوت. الرباط منشورات كلية العلوم والآداب الإنسانية. ص 154.

16- يحيى، جلال. (1966). المغرب الكبير في العصور الحديثة. الإسكندرية. ج2. ص 468.

الوثائق والجرائد:

1. أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية. (1881). تونس مجلد 58 من روستان إلى سان هيلار. تونس 10 أيار. ص410.
2. زيباوي، أوراس. (2012). جريدة الحياة. مترجمة بقلم محمد بكري. 29 كانون الثاني.
3. غرايسة، عماد. (2017). مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد12. الجزائر آذار.
4. بن حماد، حمادي. (1986). مسرحية في ثماني لوحات. مطبعة شركة فنون الرسم والنشر والصحافة. ص150.

المصادر والمراجع الأجنبية:

1- Ali Tablit, u. s. Macherb Relations (1776-1800),P 640.
2- Belhmissi. M. (1986). Histories La marine al gerienne 1516- 1830 algerie enterprise nation ale du liver. P409.

3- DE Nova, J: American interests and policies in the Middle East.p510.
4- Gustave LEBON: la Civilisation des Arabes ,Paris, 1996, p442.